مبارك الصباح والدولة العثمانية: تابعاً لها أم ثائراً عليها (1896-1915)

فيحان محمد العتيبي

مدرس، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة الكويت

الملخص

تتناول هذه الرسالة العلاقات الكويتية – العثمانية منذ نشأة الكيان السياسي للكويت وانعكاس هذه العلاقات على منطقة الخليج العربي؛ خاصة في ظل احتدام الصراع الدولي القائم بين بريطانيا العظمى وفرنسا من جهة وألمانيا وروسيا من جهة أخرى، كما تحاول تتبع هذه العلاقات التي اتسمت بالود والاحترام والمشاركة في الحملات العسكرية تارة، وتارة أخرى بمحاولات عثمانية لبسط هيمنتها وزيادة نفوذها على شيوخ الكويت.

سلطت الدراسة الضوء على كيفية محاولة الحفاظ على الاستقلال نوعاً ما – عن الدولة العثمانية التي كانت تهدف إلى فرض السيطرة على مشيخة الكويت، وكان يتبناها والي بغداد "نامق باشا" ومن بعده "مدحت باشا".

تحاول الدراسة أن تناقش طبيعة العلاقات بين الدولة العثمانية والحاكم السابع لمشيخة الكويت مبارك الصباح ومحاولته تدعيم حكمه واسترضاء العثمانيين للحصول على لقب "قائمقام"[1] الذي كان يُمنَح إلى أسلافه من عائلة الصباح. وتستعرض الدراسة الرسائل والبرقيات المتبادلة بين الطرفين والمتضمنة دفاع الشيخ مبارك الصباح وتبريراته لتقلده الحكم في المشيخة وقضية مقتل شقيقيه، وكذلك تستعرض الدراسة المباحثات بين الباب العالي وولاة بغداد والبصرة حول مسألة الكويت؛ خاصة في ظل التخوف العثماني من بريطانيا ومحاولتها الارتباط مع شيخ الكويت وبسط سلطتها ونفوذها على المنطقة.

تطرح الدراسة إشكالية في علاقة الشيخ مبارك الصباح وتعامله مع الدولة العثمانية: أكان تابعاً لها أم ثائراً عليها؟ خاصة في ظل الشد والجذب بين الجانبين، وفي خضم الصراع الدولي بين الأطراف الدولية المتنافسة على وضع موطئ قدم في مشيخة الكويت؛ لما تتمتع به من موقع إستراتيجي، وفي مقدمتها بريطانيا التي تخوفت منها الدولة العثمانية ومن أن تكون لها علاقة ودية مع الشيخ مبارك الصباح.

تخلص الدراسة إلى أن الشيخ مبارك لم يكن تابعاً للدولة العثمانية، والدليل رفضه لكثير من المحاولات التي هدفت إلى السيطرة العثمانية على المشيخة، وفي الوقت نفسه حاول الشيخ مبارك كسب ود العثمانيين في بداية تقلده الحكم والحصول على المكاسب منهم؛ لإدراكه أن ذلك يعزز موقفه خارجياً، ويؤمن حكمه من القوى القريبة من مشيخته؛ التي كانت تحوك المؤامرات لزعزعته أملاً في إزاحته عن الحكم.

مقدمة

كانت الأراضي التي تقع عليها دولة الكويت[2] – من الناحية النظرية لمدة عقود طويلة بداية من القرن السادس عشر – جزءاً من الدولة العثمانية[3]، على الرغم من عدم وجود سلطة عثمانية حقيقية خارج حصون القطيف والبصرة؛ فالدولة العثمانية فقدت سيطرتها على المناطق الساحلية في الخليج خلال النصف الثاني من القرن السادس عشر، واتبعت خلال حكم السلطان سليمان الكبير (1520–1566) سياسة نشطة في الخليج بإحكام السيطرة على الأحساء ومهاجمة البرتغاليين ومن حالفهم من العرب في منطقة القطيف، كما أن النفوذ العثماني في البصرة كان محدوداً بسبب وجود اتفاقية بين العثمانيين وعرب المنطقة الذين اعترفوا بالسلطة العثمانية على مدينة البصرة، بينما كانت الأراضي التي تقع على بعد ميل واحد خارج أسوار المدينة تقبع تحت سلطة رجال القبائل[4].

ومع استمرار السلطان العثماني بتلقيب نفسه بسلطان البصرة والبحرين والأحساء، فإن تلك الألقاب في بعض الفترات كانت خاوية إلى حد كبير؛ فأقاليم البحرين والأحساء لم تعد تابعة لسلطة العثمانيين باستثناء القطيف؛ لأن رجال القبائل سيطروا على بقية المناطق وكانوا في حالة حرب دائمة مع الدولة العثمانية، وكان "بنو خالد"[5] أهم تلك القبائل، كما اتبع "باشا" البصرة سياسة مستقلة ولم يعترف بالسيادة العثمانية إلا اسمياً وعلى استحياء.

وكانت المنطقة التي تقع عليها دولة الكويت الحالية تُعرف في لغة العثمانيين القانونية باسم "أرض القبائل"، وهي الأرض الواقعة خارج حدود "الإمبراطورية ذات الحماية الحصينة"، ولم يبذل العثمانيون أي جهود تذكر لفرض السيطرة على المناطق الخاضعة للقبائل منذ استسلام مدينة البصرة للعثمانيين عام 1546 وفقدوا بعض الأقاليم للقبائل بعد سقوط الحامية العثمانية في القطيف على يد بني خالد عام 1670[6]. وهكذا أصبحت منطقة الكويت جزءاً من منطقة صحراوية لم تستطع الجيوش العثمانية اختراقها بعد سيطرة بني خالد على هذه المنطقة؛ فقام "آل عريعر" ببناء "الكوت"، وهو حصن صغير بناه محمد لصكة بن عريعر زعيم بني خالد واتخذه مستودعاً للزاد والذخيرة،

ومن ثم وهبه لآل الصباح ومن كان معهم عند نزولهم تلك الأرض التي كانت أرضاً قفراً لا يسكنها إلا لفيف من العشائر التابعة لابن عريعر، وأول من شيد فيها البيوت الحجرية هم آل الصباح واستقروا فيها بعد أن قامت الدولة العثمانية بطردهم من المخراق (بالقرب من الفاو)[7].

علاقة الكويت منذ نشأتها بالدولة العثمانية

نظراً لأن الكويت أقرب إمارات الخليج العربي إلى الدولة العثمانية في العراق، فلابد لجماعات العتوب[8] التي وصلت إلى القرب من البصرة أن تطلب الإذن من الوالي للاستقرار في المنطقة، وهو ما أشارت إليه الوثيقة العثمانية رقم 111 عام 1701م، وهي رسالة من والي البصرة "علي باشا" إلى والي بغداد، يصف فيها حال العتوب وعددهم وعتادهم وقوتهم وتأثيرهم على التجارة وطلبهم السماح لهم بالمُقام في المستوطن الجديد تحت ظل الخلافة الإسلامية[9]، وتشير بعض المصادر إلى أن العتوب اتجهوا إلى الكويت بعد الاستئذان من بني خالد، ثم أوفدوا صباح بن جابر إلى الوالي العثماني في العراق؛ بهدف الحصول على موافقة الدولة العثمانية "دولة خلافة المسلمين" على السماح لهم بالاستقرار والحصول على الأمن... وتحقق لهم ذلك[10]، فأصبحت الكويت تتبع الدولة العثمانية اسمياً مع استقلاليتها التامة في إدارة شؤونها الداخلية والخارجية[11].

وترى بعض المصادر أن المستوطنين الأوائل في الكويت من العتوب بزعامة آل الصباح لم يجدوا مناصاً من تأمين مركزهم بالاعتراف بشيء من الولاء العثماني في العراق، وبذلك أقرت الكويت للدولة العثمانية نوعاً من السيادة الاسمية من دون أهمية تذكر لتلك السيادة؛ لأنها لا تتضمن أي تدخل من جانب الدولة العثمانية في الشؤون الداخلية[12]. من خلال تتبع العلاقات بين الدولة العثمانية والكويت منذ نشأة الأخيرة نجدها علاقات ودية تتسم بالمصلحة المشتركة؛ فأول تعاون بين الجانبين كان خلال فترة الحصار الفارسي للبصرة (1775-1776) عندما تعاطفت الكويت مع الدولة العثمانية واستقبلت بعض

السفن للإصلاح في ميناء الكويت، على الرغم من المساعدة المسبقة التي قدمها شيخ الكويت بإرسال مائتي مقاتل إلى صادق خان درءاً للخطر الفارسي[13]. وكانت الدولة العثمانية أرادت فرض سيطرتها واستخدام قوتها ضد شيخ الكويت عبد الله الأول (1776–1813) بسبب موقفه من استضافة متسلم البصرة[14] مصطفى آغا[15] الهارب من السلطات العثمانية بعد محاولته الفاشلة في الانفصال عن ولاية بغداد، وقد دارت مراسلات عديدة بين الكويت والسلطات العثمانية لتسليم اللاجئين، وتدخل رئيس الشركة البريطانية الشرقية في البصرة (مانستي) Manesty للتوسط بين الجانبين، فكتب إلى الشيخ عبد الله الصباح رسالة قال فيها: "لقد زرت باشا بغداد في معسكره وعبر عن دهشته وغضبه تجاه سلوككم في منح الحماية لأشخاص ثائرين عليه، محذراً إن لم تسلمهم إليه أو تأمرهم بمغادرة الكويت فإنه سيعتبرك عدواً له ويرسل إليكم حملة عسكرية مدعمة بقوات طلبها من بومباي يقودها بنفسه إلى الكويت"، فرد شيخ الكويت برسالة قال فيها: "إن الكويت ملك للباشا وسكانها مستعدون لخدمته، ولكن عاداتنا تلزمنا حماية أي مستجير بنا ومن العار التخلي عنه أو تسليمه إلى أعدائه، لذا أعتمد على صداقتكم في إيضاح الأمر على حقيقته للباشا"، وبالفعل أقنع مانستي باشا بغداد بالعدول عن الحملة المزمع إرسالها إلى الكويت[16]. وفي حادثة أخرى عبرت فيها الكويت عن مساعدتها عسكرياً للدولة العثمانية ومشاركتها في حملتها العسكرية على الأحساء عام 1797 بقيادة "ثويني باشا" للقضاء على السعوديين، فتوقفت الحملة في الجهراء الكويتية لجمع مستلزمات الحرب وأسهمت الكويت ببعض الأسلحة والمراكب، لكن الحملة فشلت وقُتل قائدها، فجهزت حملة عثمانية ثانية بقيادة متسلم البصرة علي باشا عام 1798، وقدم لها شيخ الكويت معونات بحرية ساعدتها كثيراً[17]. ويؤكد المقيم السياسي البريطاني في الخليج (كمبول) Col kemball أن سكان الكويت يعترفون بالسيادة العثمانية إلا أن ذلك لا يتعدى كونه اعترافاً رسمياً[18].

محاولة استقلالية للكويت

على الرغم من أن علاقة الكويت مع الدولة العثمانية في أوائل القرن التاسع عشر كانت تتسم بالود والاحترام، فقد اتخذ شيخ الكويت بعض الاستقلالية في الحكم وممارسة الشؤون الداخلية من دون الرجوع إلى العثمانيين؛ ففي عام 1841 وقع شيخ الكويت اتفاقية ضد القرصنة مع بريطانيا لمدة عام واحد، وتعهد فيها الشيخ بالبند الآتي: "إذا - لا سمح الله - قامت قوة ما بالاعتداء على رعاياي وأتباعي بحراً، فلا أقوم بالانتقام في الحال، ولكن عليّ أن أبلغ المقيم في بوشهر حتى يقوم بإنزال العقاب الضروري بعد التحقيق في هذا الموضوع". وبهذا التوقيع يعني أن الكويت لو كانت تابعة للدولة العثمانية لوجب على الشيخ إبلاغ أقرب مسؤول عثماني وأخذ الموافقة على الاتفاقية.

كما أن القنصل الفرنسي في البصرة أشار في تقرير عام 1829 إلى أن البريطانيين كانوا يتفاوضون مع الكويت حول إنشاء قاعدة بريطانية في فيلكا دون أن يذكروا أن هذه الأرض عثمانية[19].

واستطاعت الكويت أن تحافظ على استقلالها - نوعاً ما - عن الدولة العثمانية بسبب الوجود الضعيف للعثمانيين في البصرة وتذبذب الأوضاع فيها، وكذلك تنامي الوجود العسكري المصري في الجزيرة العربية، ويلخص كتاب (كيلي) Kelly في تلك الفترة حالة الكويت مع الدولة العثمانية بالقول: "لقد كان وضع الكويت بالنسبة للإمبراطورية العثمانية غامضاً، وفي الوقت الذي امتد فيه حكم العثمانيين إلى الساحل الشرقي من جزيرة العرب، لم تكن مشيخة الكويت قد وجدت بعد؛ فبلدة الكويت لم تبرز إلا بعد زوال الحكم العثماني الفعلي في المنطقة، ومع ذلك، فإن السلطان العثماني أو على الأقل ممثله الفعلي في بغداد، أصر على الادعاء بالسيادة على المشيخة، ولما كان العثمانيون غير قادرين على فرض ادعاءاتهم بالقوة، فإن موقف آل الصباح نحوهم كان يشبه إلى حد كبير موقف آل خليفة نحو الفرس؛ أي تجاهل هذه الادعاءات في معظم المناسبات وإنكارها في مناسبات أخرى، والتسامح معها عندما تلوح في الأفق

الأقطار التي تهددهم من مناطق أخرى"[20]. كما يعلق القنصل النمساوي في بغداد على الادعاء العثماني بالخلافة على عرب شبه الجزيرة العربية بقوله: "إذا كان الأحناف المسلمون يقبلون خليفة غير عربي، فإن المذهب الحنبلي في الإسلام – وهو المذهب السائد في شبه الجزيرة العربية – لا يقبل أن يولى عليهم خليفة غير عربي، ومن ثم فهناك صعوبات في قبولهم الخلافة الإسلامية"[21].

محاولات مدحت باشا فرض سيطرته على الكويت

عين الباب العالي مدحت باشا[22] والياً لبغداد عام 1869، وهو من كبار الرجال ذوي الخبرة والتعامل مع الولايات التي يصعب حكمها، وقد نال سمعة طيبة كحاكم إصلاحي عندما كان والياً على البلقان، وجمع بين الولاية وقيادة الجيش المتمركز في بغداد، وكانت سياسة مدحت باشا تتمحور حول تحويل بغداد من ولاية متخلفة عن غيرها إلى ولاية كسائر ولايات الإمبراطورية العثمانية، وحاول أن يستعيد ثروات البصرة بعد أن أصابها وباء الطاعون، وحرص على مواصلة سياسة نامق باشا في فرض السيطرة العثمانية على إمارات الخليج العربي ومنها الكويت، ولاسيما أنه كان يتخوف من المد البريطاني في المنطقة، وأول الخطوات التي أراد تحقيقها مدحت باشا الحصول على بعض السفن التجارية؛ بهدف كسر احتكار الشركات البريطانية للملاحة في الخليج وفي نهر الفرات خصوصاً بعد افتتاح قناة السويس عام 1869، هذه الخطوات لم تتم؛ لأن المصروفات على مثل هذه السفن تكلف كثيراً من الأموال التي تهدد بإفلاس الخزينة العثمانية[23]. ولم تتوقف طموحات مدحت باشا بفرض سيطرته على مناطق الخليج؛ حيث يصفه القنصل الفرنسي في بغداد (بليزييه) Bilizih بقوله: "أراد مدحت باشا أن يخلق المشكلات في الخارج وكانت لديه النية في أن تكون لحكومته حقوق الحماية على جميع الولايات الإسلامية الصغيرة القريبة من الخليج، وكذلك الولايات الواقعة على خليج عمان؛ لكي تعود إلى الخلافة الإسلامية المكانة التي فقدتها منذ مدة طويلة"[24].

ونجح مدحت باشا في إقناع الصدر الأعظم بأن البريطانيين بعد استيلائهم على الأحساء والقطيف سيحتلون الكويت القريبة من البصرة، وبهذا الأسلوب

استطاع أن يجد المبرر لحث العثمانيين على التدخل في الكويت ومحاولة نقل تبعيتها الاسمية إلى تبعية فعلية.

واتخذ مدحت باشا عدة أساليب للضغط على شيوخ الكويت لقبول التبعية الفعلية للدولة العثمانية، منها مصادرة بساتين النخيل التي تملكها أسرة الصباح في البصرة، وعندما احتج وكلاء الأسرة في البصرة قام باحتجازهم، كما كتب تقريراً مطولاً إلى الصدر الأعظم يشير فيه إلى أن الكويت أرض عثمانية ولأن العثمانيين أهملوها فقد أصبحت مستقلة إلى حد ما؛ مما قد يؤدي إلى تدخل أوروبي[25].

وفي رسالة لمدحت باشا إلى الصدر الأعظم بتاريخ 10 يناير 1870 بعد أن استدعى الشيخ مبارك الصباح[26] الذي مثل شقيقه الحاكم عبد الله الصباح (كان وقتها في الحج) بوجود رؤساء ومشايخ من الكويت، يقول فيها: "المنطقة المسماة بالكويت مستقلة كلياً، بينما هي من ملحقات الممالك المحروسة منذ وقت طويل ويرفعون الراية العثمانية على السفن التي يملكونها، وفي أثناء سفري إلى البصرة دعونا رؤساءهم ومشايخهم إلى البصرة فأعربوا عن اعتزازهم بالتبعية للسلطنة السنية، لكن مبعث خوفهم هو تحميلهم الضرائب الجمركية والرسوم والتكاليف الأخرى، فأفهمناهم أن السلطنة ليست بحاجة إليها وأنها ترغب بصحبتهم وحمايتهم، وبعد ذلك جرى تكليف شيخهم الحالي بمهمة القائمقام وأبلغت نظارة الداخلية كي تقوم بجلب البراءات الشريفة وتجنيد مائة من الشرطة لضبط الأمن وتعهدهم بدفع رواتبهم، وتعليق ذلك على عودة القائمقام اللاحق من الحج كي يقوم بتنفيذ ما تقرر"[27].

وفي رواية لابن مدحت باشا يشير فيها إلى أن الكويتيين قبلوا أن تكون الكويت جزءاً من الدولة العثمانية بقوله: "كان مدحت باشا يرغب في وضع حد لهذه الأوضاع المائعة لسكان الكويت، ويعمل على تنظيم أوضاعهم ومن ثم بدأ يفاوضهم؛ فعرض عليهم التمتع بالاستقلال الذاتي وبالمزايا التي تعود عليهم من ذلك، في ظل حكومة شيخهم الصباح، بشرط أن يكونوا جزءاً لا يتجزأ من الإمبراطورية العثمانية، وأن يرفعوا العلم العثماني كرمز للمواطنة، وقد قبل

شعب الكويت هذه الشروط وأصبحت أراضيهم سنجقاً من ولاية بغداد، ورسمت معاهدة رسمية بذلك، ووقعت وصدق عليها وصدرت المراسيم بذلك من القسطنطينية وأنشئت مدارس ومساجد جديدة في الكويت" [28].

أما الشيخ مبارك الصباح فيؤكد - إلى حد كبير - رسالة مدحت باشا ورواية ابنه، لكنه ينفي قبول الكويت بالحامية العثمانية وتوقيعها أي معاهدة رسمية مع الدولة العثمانية، ويشير إلى أنه قابل مدحت باشا نيابة عن أخيه (الشيخ عبد الله) وشرح له والي بغداد رغبة الحكومة العثمانية في ضم الكويت وعرض عليه مزايا معينة والحماية من أي قوة خارجية، ويذكر الشيخ مبارك أنه رد على الوالي بأن العرب لن يوافقوا أن يحكمهم رجل آخر سوى شيوخهم الذين يرثون الحكم، ولن ينشئوا جمارك في الكويت، ولن يسمحوا للجنود العثمانيين بإقامة حامية في الكويت، ولن يقبلوا أي تدخل عثماني، وأما بالنسبة للعلم العثماني ورفعه في الكويت وحمل الشيخ لقب "قائمقام" فليست هذه مشكلات، وقد نقلت تلك الأقوال إلى القسطنطينية التي أرسلت التعليمات إلى والي بغداد بإرسال مائة جندي إلى الكويت ومنح الشيخ لقب " قائمقام" ورفع العلم العثماني، وقد تمت الموافقة على اللقب ورفع العلم؛ لأن الكويتيين لهم أملاك شاسعة في البصرة، ولكنهم رفضوا بشدة - حتى هذا اليوم - وجود حامية عثمانية في الكويت وتجنبوا توقيع أي معاهدة رسمية معهم[29].

لاشك أن هذه المباحثات التي تمت بين مدحت باشا والشيخ مبارك الصباح - الذي كان يمثل حاكم الكويت - والتشاور بينهما حول مسألة تبعية الكويت للدولة العثمانية أوجدت منعطفاً جديداً في العلاقات العثمانية - الكويتية التي أقر العثمانيون بموجبها بأحقية آل الصباح في اختيار حكامهم ومنحهم لقب قائمقام وإعفاء الكويت من الضرائب والجمارك، إلا أن نقطة الخلاف التي لم تحسم كانت الحامية العثمانية في الكويت وإرسال مائة جندي إلى الكويت على أن تدفع رواتبهم، وظلت من دون حسم، وتركت لحين عودة الحاكم من الحج، لكن ذلك لم يمنع الكويت من المشاركة في الحملات العسكرية كحملة الأحساء عام 1871 كما كانت تشارك فيها سابقاً.

الاعتراف العثماني بالشيخ مبارك

اعترفت السلطات العثمانية بالشيخ مبارك نائباً عن حاكم الكويت وأسموه بـ (مبارك بك)[30]، وأرسلت له رسالة مع القاضي محمد العدساني بتاريخ 4 مايو 1870 موجهة من والي بغداد مدحت باشا، ونصت على ما يأتي: "لتأييد وإعلان تابعيتكم لجناب الدولة العلية صدرت إرادة حضرة السلطنة السنية بإعطاء (علم) عثماني مخصوص للقائمقام لأجل ركزه في سطح دائرته ومركزه وفتحه ونشره حسب القواعد والنظام، وبناء على المقاولة والمذاكرة معكم في البصرة بخصوص استخدام ماية نفر ضبطية لمحافظة المملكة (يقصد الكويت) عند عودة القائمقام اللاحق من الحج نؤمّل أن المومأ إليه تيسر إلى هذا الحين وروده ووصوله إلى طرفكم بالسلامة، وإفادتنا بذلك حتى يتعيّن لهم، ويرسل ما يلزم من الأسلحة والمهمات الضبطية لهم مع تعيين وإرسال ضابط عليهم من هذا الطرف لتعليمهم الآداب وقواعد الضبطية"[31].

وفي يونيو 1870 أصدرت نظارة الأوقاف في إسطنبول بالموافقة على إرسال البراءات اللازمة لخطب الجمعة في المساجد الخمسة في الكويت (العدساني، السوق، اليعقوب، الخليفة، ابن النصيرة)، وحددت أسماء الخطباء، وهي نتائج مباحثات بين مدحت باشا والشيخ مبارك الصباح في لقائهما السابق في البصرة، وأرسل مدحت باشا البراءات المذكورة بتاريخ 4 يونيو 1870 إلى الشيخ مبارك نائب الحاكم وكتب معها رسالة بـ (إلى: قائمقام الكويت، مبارك بك) ونصت على الآتي: "من المعلوم لديكم أن صحة انعقاد صلوات الجمعة والعيدين بمثل قصبة الكويت محتاجة إلى الإذن السلطاني، ولقد وردت لطرفنا خمس قطعات (بروات) شريفة بأسماء الخطباء المومأ إليهم، وقد أرسلناها لفاً لطرفكم، فالمأمور تسليمها بيد أصحابها وإجراء مقتضاها وإيجابها مع المبادرة بالدعوات الخيرية لجانب حضرة السلطنة السنية، ودمتم موفقين، والسلام"[32].

تصرف الشيخ مبارك الصباح مع السلطات العثمانية تصرف الحاكم وتعامل وتفاوض مع العثمانيين نائباً عن شقيقه الحاكم الشيخ عبد الله الصباح، وأرسل

له والي بغداد رسائل تدل على اعتراف عثماني بسلطته كحاكم مستقل ولقبته بالقائمقام وبمبارك بك، وفي الوقت نفسه حاول الشيخ مبارك في مفاوضاته مع العثمانيين عدم قطع "الشعرة" معهم وعدم إغضابهم أو استفزازهم؛ فقبل بما يراه أنه لا يفقد استقلالية الكويت كرفع العلم وقبول لقب قائمقام، وأجل ما يمكن تأجيله أو تسويفه لحين عودة شقيقه من الحج كقبول حامية عسكرية في الكويت واستقبال مائة جندي عثماني فيها.

تشير المصادر إلى أن الشيخ عبد الله الصباح بعد عودته من الحج غضب على شقيقه مبارك بسبب الترتيبات التي اتخذت في غيابه، وبعد جدال مع السلطات العثمانية وافق الشيخ عبد الله على تنفيذ معظم الشروط المطلوبة، ورفض وجود قوة عثمانية أو ما يسمى بالضبطية على أرض الكويت، فأخبرته السلطات العثمانية بأن المخصصات التي تدفع له وقدرها مائة وأربعون كارة[33] من التمر مشروطة بالموافقة على وجود العساكر السلطانية في الكويت، وبذلك توقفت كل الترتيبات[34].

ولم تستمر الجفوة بين الشيخ عبد الله والعثمانيين طويلاً؛ ففي بداية عام 1871 أرسلت الدولة العثمانية حملة عسكرية إلى الأحساء بعد أن أطاح الأمير سعود الفيصل بحكم شقيقه عبد الله في القطيف، واستنجد الأخير بالعثمانيين لاستعادة حكمه، فبعث مدحت باشا في مارس 1871 إلى الشيخ عبد الله الصباح يطلب منه المشاركة في الحملة، ورأى الشيخ عبد الله أنها فرصة لفتح صفحة جديدة مع السلطات العثمانية، فاستقبل القوات العثمانية المتجهة إلى الأحساء في الفاو وأصر على مدحت باشا زيارة الكويت، وبالفعل زار والي بغداد وفرقة نجد العسكرية الكويت، واستقبل بحفاوة بالغة وشارك الشيخ عبد الله في الحملة وزودها بثمانين سفينة، وقاد شقيقه مبارك حملة برية دون مقابل.

ونظير مشاركة الكويت في الحملة العثمانية على الأحساء ونجاحها في مهمتها أعادت السلطات العثمانية التمور التي كان يتقاضاها الشيخ عبد الله ومنحته رتبة "الإسطبل العامرة"[35] وشقيقيه مبارك ومحمد الوسام المجيدي من الدرجة الخامسة.

وفي موقف آخر قدم العثمانيون للشيخ مبارك الصباح الأوسمة والعطايا بسبب موقفه من هزيمة قبيلتي بني هاجر[36] والمناصير[37] بعد أن طلبت منه السلطات العثمانية التوجه إلى الأحساء بمرافقة ألفين من رجاله لإعادة الهدوء والأمن إلى المنطقة نظراً لقيام القبيلتين باعتداءات على القوافل القادمة من الكويت والمتجهة إلى نجد[38].

ومن اللافت أن العثمانيين تعاملوا مع الشيخ مبارك - قبل أن يحكم - معاملة الحاكم القادم للكويت وحرصوا على تقديم الأوسمة والهدايا له نظير مواقفه من الدولة العثمانية، ولكسب رضاه وولائه في المستقبل القريب إن أصبح حاكماً.

الكويت في عهد الشيخ محمد (1892-1896)

انفصلت البصرة عن ولاية بغداد عام 1875 وترك العثمانيون مسألة الكويت وإخضاعها تحت التبعية الفعلية، ومن ثم تجنبت الكويت أي محاولة حقيقية لغزوها من قبل العثمانيين لانشغالهم بنشر قواتهم في مناطق بعيدة، وتوفي الشيخ عبد الله في مايو 1892 وخلفه شقيقه محمد[39]، ويشير القنصل الفرنسي في بغداد بونيون Pognon عام 1895 إلى أن حكومة الهند عاملت الشيخ محمد كحاكم مستقل ذي سيادة وتبادلت معه البروتوكولات الرسمية عبر المراسلات، ويذكر بونيون أن أحد أقارب شيخ الكويت توفي قبل عامين، فجاءت سفينة حربية بريطانية إلى الكويت وسط احتفال كبير بخطاب عزاء رسمي لمحمد، ويرى بونيون أن وضع الدولة العثمانية كان ضعيفاً في تلك الفترة بسبب موقف القوى العظمى تجاهها نتيجة الإجراءات التي اتخذتها ضد الانتفاضات الأرمنية، ولكن بمجرد أن تتحسن أوضاعها فإنها قادرة على احتلال الكويت بفرقة من المشاة[40].

وفي حادثة أخرى تبين أن الكويت في عهد الشيخ محمد ظلت مستقلة عن الدولة العثمانية، وذلك أنه عندما أراد صاحب شركة البواخر الهندية تشابو Chapuy أن ترسو سفنه في الكويت، منعه الكويتيون الذين كانوا يحافظون على استقلالهم، وطالب (تشابو) إنشاء سلطة عثمانية منظمة في الكويت لكي تفتح الميناء للملاحة العالمية[41].

وقد أسهمت الكويت في عهد الشيخ محمد في الحملة العثمانية ضد الشيخ قاسم آل ثاني حاكم قطر، وكُلف الشيخ مبارك قيادة القوة الكويتية؛ حيث كان يحمل رتبة عسكرية عثمانية، كما أن السلطات العثمانية كانت تنوي منح الشيخ مبارك رتبة ميرميران[42] Mirmiran أو عميد Brigadier، وقد عارض والي البصرة حمدي باشا هذه الترقية، التي ستجعل مباركاً في مركز أعلى من شقيقه الحاصل على رتبة قائمقام، وفي رأيه أيضاً أن الشيخين (محمد ومبارك) لا يستحقان أية ترقية[43].

تسلم الشيخ مبارك مقاليد الحكم

كتب القنصل الفرنسي في بغداد تقريراً إلى سفارته في القسطنطينية بتاريخ 4 يونيو 1896 يقول فيه: "من وقت طويل والشيخ محمد صباح يجلب على نفسه عداوة عدد من أقربائه، وقد فكر في خطة تكون السلطة مقصورة على فرع أسرته، وكان يرسل أموال الأسرة ودخولها التي يجمعها إلى بومباي حيث يضعها في أحد البنوك باسم أولاده، فاحتج أعضاء الأسرة الآخرين بتحريض من مبارك، وأخيراً حصلوا على وعد بأن تكون الإيداعات بأسماء الأسرة كلها، كما أن الشيخ (محمد) اتهم بأنه يتعاون مع البريطانيين وهذا سيلحق الضرر بالكويت فإما سيحتلها البريطانيون أو يحتلها العثمانيون، واستغل مبارك حالة الرأي العام فاستدعى سراً كبار وزعماء القبائل وبيّن لهم الأخطار المحيطة بالكويت نتيجة سياسة الحاكم وتصرفاته، واقترح عزل الشيخ محمد ووافق الجميع على هذا الأمر بالإجماع، وبعد ذلك بعدة أيام قُتل الشيخ محمد وشقيقه جراح وابنه في ظروف ليست واضحة حتى الآن، وأعلن مبارك نفسه حاكماً على الكويت، وأول عمل قام به أن وجه خطاباً للمشير رجب باشا عبّر عن ولائه للسلطان وطلب دعم ومساندة الإدارة الإمبراطورية"[44].

الرواية المحلية للمؤرخ الكويتي عبد العزيز الرشيد أشارت إلى أن سبب الخلاف بين الأشقاء حول الأمور المالية بينهم وخاصة التضييق من قبل الشيخ محمد على شقيقه مبارك ورفض سداد حاجاته اليومية ومصاريف غزواته،

وكذلك إبعاد مبارك وتقريب يوسف الإبراهيم[45] من مقاليد الحكم وكأن (مبارك) أجنبي عن شقيقيه وليس له من الأمر شيء[46].

وقد وصلت السفينة الحربية سفنكس Sphinx من بوشهر إلى الكويت بعد الأخبار التي انتشرت عن وفاة الحاكم الشيخ محمد، فكتب (بيكر) Becker قائد السفينة تقريراً أشار فيه: "الكويت أرض عربية مستقلة اسمياً، لكن في الحقيقة لا يمارس العثمانيون نفوذاً كبيراً عليها، وخاصة منذ تولي الحكم رئيس جديد رأى من الضروري أن يتظاهر لهم بالسير وفق رغبتهم، وقمت بزيارته، لكنه لم يرد الزيارة إلى سفينتي، كما لاحظت أيضاً أنه يرفع العلم العثماني، ولما سألته عن الضريبة التي يدفعها لقاء ذلك، لم أستطع أن أحصل منه على إجابة مرضية"[47].

ووصلت معلومات تفيد بأن الباب العالي تسلم تقارير غير واضحة تتهم بريطانيا بما حدث في الكويت، وقد تم إبلاغ (ستافريدس) Stafreds المستشار القانوني للسفارة البريطانية في القسطنطينية بصورة غير رسمية بأن الباب العالي تم إبلاغه بأن هناك إشاعات تتهم المقيمية البريطانية في بوشهر بأنها متورطة في مؤامرة، وأن الشيخ (مبارك) قد عقد مشاورات مع المقيم السياسي البريطاني وأن خلاف الأخوين محمد ومبارك كان بسبب رفض الأول الانضمام إلى التكتل مع محمد بن رشيد وقاسم آل ثاني لإنشاء اتحاد كونفيدرالي عربي يضم البحرين أيضاً[48].

وكتب ستافريدس تقريراً عن هذه الاتهامات إلى وزارة الخارجية البريطانية في لندن بتاريخ 30 يونيو، وطلبت لندن من حكومة الهند أن تحقق في موضوع الادعاءات البريطانية، ورد المقيم البريطاني (ويلسون) Wilson على حكومة الهند بتاريخ 3 أكتوبر نافياً مقابلة مبارك على الإطلاق، وأن (مبارك) لم يقم بزيارة بوشهر منذ عدة سنوات[49].

من الواضح أن الشيخ (مبارك) لم يجد صعوبة في تأمين وتدعيم حكمه داخلياً ولم يقابل بأي معارضة كبيرة من داخل الكويت، وكان يرى أن الاعتراف به كحاكم جديد من قبل العثمانيين ليس بالأمر السهل - ولاسيما بعد مقتل أخويه - على الرغم من وجود علاقات طيبة سابقة مع السلطات العثمانية.

اجتمع الشيخ مبارك فور حادثة مقتل محمد وجراح وابنيه، مع عائلة الصباح وعدد من أعيان البلد، وكتب مضبطة بالحادثة وحررت ثلاث نسخ منها، الأولى للسلطان، والثانية للصدر الأعظم، والثالثة لناظر الداخلية، وسلمت لوالي البصرة الذي لم يتجاوب معها، فاضطر شيوخ وأعيان الكويت إلى كتابة رسالة أخرى إلى الباب العالي تنقل إلى السماوة ومن ثم ترسل إلى القسطنطينية وتم استلامها بتاريخ 29 مايو 1896، ونقتبس منها ما يأتي: "إننا وأهالي الكويت نعرض أننا ساكنون بواد غير ذي زرع بهذا المحل من مائتي سنة مع آل الصباح، وهم رؤساؤنا، وصار هجوم على الشيخ محمد الصباح وشقيقه من بعض أشقياء البادية وقتلوه ليلاً بدون إشعار أحد، ولابد لصالح ولخدمات دولتنا العلية أن يكون فيها رئيس من هذه العائلة الصلبة، فلم نجد لذلك مقتدراً وذا ديانة وعفة وغيرة وحمية وعدالة الدولة العلية إلا شقيق المرحوم وهو الشيخ مبارك الصباح يكون قائمقام لنا لنكون آمنين في أوطاننا"[50].

ومضى أسبوع ولم يأت الرد من الصدر الأعظم، فكتب شيوخ الكويت وأعيانها، وعددهم أكثر من 200 شخص، رسالة ثانية، تم استلامها في القسطنطينية بتاريخ 8 يونيو، مطالبة السلطات العثمانية الاعتراف بالشيخ مبارك الصباح قائمقام الكويت، ومذكّرة العثمانيين بالمساهمات الكويتية في الحملات العثمانية على الأحساء والقطيف، ومبرئة الشيخ (مبارك) من تهمة قتل شقيقيه، وترمي التهمة على العشائر التي غارت على الكويت ونهبت الأموال والماشية[51].

كما كتب الشيخ مبارك رسالة إلى الصدر الأعظم - بعد رسالتي شيوخ الكويت وأعيانها - عن طريق السماوة بالبرق، يتهم فيها عشيرة العقيريات في حائل التابعة إلى آل رشيد بقتل شقيقيه محمد وجراح[52].

ردة فعل العثمانيين

يبدو واضحاً من رسائل شيوخ الكويت وأعيانها ومبارك إلى الصدر الأعظم أن الشيخ (مبارك) يريد أن يحصل على موافقة العثمانيين والاعتراف به

كحاكم على الكويت ومنحه لقب قائمقام؛ لأنه كان يدرك أن هذا اللقب يعني له الكثير من الدعم اللوجستي قبل الدعم المالي.

ولاشك أن التردد في الموقف العثماني من حسم مسألة الكويت بعد حدثها الجلل في مقتل الحاكم وشقيقه أفاد الشيخ مبارك كثيراً؛ فالحكومة العثمانية لم تستمع إلى نصائح مسؤوليها بسرعة التدخل العسكري في الكويت مستغلة الحادثة وتسلم الشيخ مبارك الحكم، ومن ثم سنحت الفرصة أمام الشيخ مبارك للدفاع عن نفسه وتقديم العرائض والالتماسات للسلطات العثمانية لكي تمنحه لقب القائمقام.

وكتب والي البصرة حمدي باشا تقريراً إلى ناظر الداخلية يشير فيه إلى أن قوة مكونة من 300 جندي ستكون كافية لفرض السيادة العثمانية، وبعدها ستصبح الكويت سنجقاً تابعاً لولاية البصرة، وكان الباب العالي متردداً، لكن حمدي باشا ظل يكرر بإصرار المطالبة بالتدخل المسلح، وفي الوقت نفسه تلقى الباب العالي تقارير من مصادر أخرى، كما وصلته برقيات من الكويتيين تدعم الشيخ (مبارك) وتعادي حمدي باشا، وتسلم وزير الحرب أيضاً تقريراً من رجب باشا مشير بغداد يرى فيه أن استيلاء مبارك على الحكم أمر إيجابي، ونصح رجب أن يعين (مبارك) قائمقام على الكويت، وفي المقابل وصلت الباب العالي معلومات تفيد بأن القتيل محمد كانت لديه ميول للبريطانيين، وأمام خيار مطالبة حمدي بالتدخل العسكري الذي سيكلف العثمانيين الكثير عسكرياً واقتصادياً، وأمام خيار نصيحة رجب باشا بالاعتراف بالشيخ مبارك، لم يحسم الباب العالي خياره، وإن كان يميل إلى الموافقة على نصيحة رجب والاعتراف بالشيخ مبارك قائمقام على الكويت[53].

الدولة العثمانية تهدد مبارك

وأمام الغموض في الأحداث طلبت رئاسة دائرة الكتابة بقصر يلدز من والي البصرة حمدي باشا الاستفسار عما يحدث في الكويت، فرد ببرقية بتاريخ 21 يونيو 1896 أشار فيها إلى أنه بعث برقيتين سابقتين إلى نظارة الداخلية

لإبلاغها بما جرى وأسبابه وعما يجب اتخاذه من إجراءات بالاستفادة من هذه الفرصة لجعل الكويت تحت الحكم المباشر.

وكان حمدي باشا هدد الشيخ (مبارك) بأخذه سجيناً إلى البصرة، فكتب مبارك برقية بعثها إلى الصدر الأعظم بتاريخ 1 يوليو نصت على التالي: "إني قدمت استرحامات متعددة لولاية البصرة ولم أجد من الوالي إلا التهديد والحقارة وعدم الجواب، وحيث صداقتي وعبوديتي للدولة والملّة مثبوتة بشهادة دائمة ومتعددة وخدماتي محققة بدمي بالعرض عن حقيقة الحال لخليفة رسول الله والوكلاء، والكل يشهد بخدماتي بفتوح نجد فرميت روحي وعشائري أمام العسكر المنصورة وجميع المصارف من كيسي، فهذا يكون الصادق وهذا مكافأة الخدمة والصداقة فاسترحم الملوكية والأمر لحضرة من له الأمر"[54].

وسرت إشاعات في الكويت بأن حمدي باشا استدعى أبناء القتيل الشيخ محمد الصباح إلى البصرة وبأنه يستعد لمهاجمة الكويت، فتداعى الشيوخ والأهالي إلى اجتماع، وكتبوا رسالة إلى الصدر الأعظم بتاريخ 27 يوليو يشتكون فيها حمدي باشا ويطلبون تعيين مبارك قائمقام ليعم الأمن والأمان، كما وصلت إلى القسطنطينية رسائل مماثلة تصف حمدي باشا بالفساد ورسائل أخرى تصفه بالفتنة ورسائل أخرى تمدح الشيخ (مبارك).

وفي 14 أغسطس 1896 أرسل شيوخ آل الصباح برقية للصدر الأعظم يتهمون حمدي باشا بعلاقته مع يوسف الإبراهيم، نقتبس منها ما يأتي: "إن المسألة الواقفة في الكويت هي واقفة بواسطة يوسف الإبراهيم، وهو الآن في البصرة لأجل إثارة الفتن وتشويش أذهان العالم في الممالك المحروسة، وله بيت في الدورة بين الحجرة والبصرة والأجانب تجلب له الأسلحة النارية ويفرقها لجميع العشائر والعربان، والولاية الآن متمسكة به لأجل بعض الأمور"[55].

وبتاريخ 31 أغسطس أرسل الشيخ مبارك برقية للصدر الأعظم يشكو فيها حمدي باشا لتعديه على أملاكه وإلقاء القبض على العاملين في مزارعه في البصرة وإيداعهم السجن.

وكان من الواضح أن حكم الشيخ مبارك ظل مهدداً من حمدي باشا ومحاولته إعادة الحكم لأبناء محمد، لكن برقيات الشيخ مبارك وشيوخ الكويت وأهاليها إلى الباب العالي التي تسترحم تارة وتذكر بالمواقف الكويتية في الحملات العسكرية مع العثمانيين تارة، وتارة أخرى تصف حمدي باشا بالفساد ووقوفه بجانب يوسف الإبراهيم – قد أثمرت وحققت نتائجها لخوف العثمانيين من الدخول في قلاقل ومشكلات هم في غنى عنها.

كما أن الرسالة المرسلة من 165 شخصاً من الكويتيين إلى الصدر الأعظم في سبتمبر 1896 طالبت بعزل حمدي باشا من منصبه، وبيّنت تصرفات والي البصرة وتعنته مع أهالي الكويت ووقوفه مع يوسف الإبراهيم الذي وصفوه بأنه المحرك المشهور والمفسد للممالك المحروسة، وأن وجوده يضر البلاد والعباد، واختتمت الرسالة بنية الأهالي بالرحيل من الكويت إن لم تُحل المسألة بالقول: "لا يستقيم لنا حال من هذا الوالي حمدي باشا؛ لأنه مُضر مرتكب متعذر وليس معنا فقط؛ لأن جملة أهالي البصرة مهاجرون لبر إيران، ونحن عبيدكم قطعاً لا نرتجي منه رحمة أيستنا منه، ولا من رحمة الله يأس، نسترحم استرحام دولتنا وإذا لم يكن فأرض الله واسعة الغرض، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم"[56].

بعد هذه الرسالة قررت الحكومة العثمانية على الفور إعفاء حمدي باشا من منصبه وتعيين عارف باشا بدلاً منه، وأراد حمدي باشا الانتقام من الشيخ مبارك بعد قرار إعفائه لعلمه أنه السبب، فقام بتشكيل محكمة لمصادرة أملاك مبارك في البصرة والفاو لحين البت في ادعاء أبناء الشيخ محمد في هذه الأملاك؛ مما جعل الشيخ مبارك يرسل رسالتين بتاريخ 15 سبتمبر إلى الصدر الأعظم يشكو فيها قرارات حمدي باشا ومحاكمته بمصادرة أملاكه، فأصدر الباب العالي قراراً بإلغاء كل الترتيبات التي أصدرها حمدي باشا، وأبرق مباشرة برقية إلى الشيخ حمود الصباح شقيق مبارك يدعوه فيها للمصالحة، بعد أن عيّن أربعة محكمين، فوافق الشيخ مبارك على هذه الخطوة، وأرسل برقية للصدر

الأعظم يشكره على هذا الموقف، ويعلن فيه عن موافقته على اللجنة وما تتخذه من قرارات[57].

مجلس الوزراء يحسم مسألة الكويت

استعرض مجلس الوزراء بتاريخ 14 أبريل 1897 رسالة نظارة الداخلية بشأن البيان الذي أرسله حمدي باشا حول مسألة الكويت ومقتل شيخها محمد، وقرر المجلس إشعار نظارة الداخلية لإبلاغ ولاية البصرة بالعمل على تعيين رجل مناسب من المرضيين من بين أفراد الأسرة ومن ورثة المقتول محمد باشا في منصب القائمقامية، وجعل نشاطاته تحت المراقبة والرصد.

كان هذا القرار صدمة بالنسبة للشيخ مبارك، لكنه لم ييأس ولم يستسلم أو يسلم الحكم، كما قرر مجلس الوزراء، وأصبح يبحث عن الحلول والأفكار لكي يعدل المجلس عن قراره، محاولاً قلب كفة الموازين لصالحه؛ فكتب رسالة إلى الباب العالي بتاريخ 11 مايو 1897 اتهم فيها يوسف الإبراهيم بمؤامرة قتل أخويه محمد وجراح واختلاس أموالهما منذ أربعين سنة، وأنه كان يحوك الدسائس والمؤامرات لأجل تعكير العلاقة والصداقة بين أسرة الصباح والدولة العثمانية، وختم مبارك رسالته بقوله: وإذا ترك يوسف على هذا الحال فإنه يتولد فساد عظيم وفتنة وتشويش[58].

وعرض موضوع الكويت على مجلس الوزراء بتاريخ 25 مايو واطلع على مذكرة نظارة الداخلية التي استعرضت برقية ولاية البصرة بأن تنفيذ قرار المجلس يحتاج إلى إرسال عساكر إلى الكويت، فقرر المجلس إرسال مذكرة لقيادة الجيش للاتصال بمشيرية الجيش الهمايوني السادس والتنسيق معها لتنفيذ قرار مجلس الوزراء بشأن الكويت.

ويبدو أن الأمور لم تستمر لصالح الشيخ مبارك، فبعد انتظار أكثر من عام على استلامه الحكم توقع اعتراف السلطات العثمانية به كحاكم ومنحه لقب قائمقام، لكن تسير الرياح بما لا تشتهي السفن؛ حيث إن مسألة تنفيذ قرار

مجلس الوزراء بتعيين الشيخ محمد بدلاً منه مجرد وقت، إلا أن الشيخ مبارك عُرف عنه عدم اليأس ومواجهة الأحداث بذكاء وحنكة لإعادة الأمور لصالحه.

وفي موقف مغاير للأحداث ويصب في صالح الشيخ مبارك أرسل والي البصرة عارف باشا إلى مجلس الوزراء رسالة بتاريخ 4 يوليو 1897 يرى فيها أن تُحل قضية الكويت عشائرياً وتسوى حقوق الورثة وأن يُعين مبارك قائمقام على الكويت، ونقتبس منها ما يأتي: "إذا ما أرسلت العساكر السلطانية إلى الكويت فإن مبارك الصباح لن يفر، بل سيُقدم على عمل جنوني مثل الوقوف في وجه العساكر، وهذا سيؤدي إلى إراقة الدماء، ولقد عرضت إحدى السفن الإنجليزية العام الماضي على مبارك الحماية ورفض، ولكي لا ينحرف عن ولائه للحكومة السنية ولا نجعل مجالاً لتدخل الإنجليز في بلد مثل الكويت ليس تحت الإدارة المباشرة، بل تطبق فيه القواعد القبلية".

وفي رسالة أخرى عززت موقف الشيخ مبارك، أرسل قائد الجيش رضا رسالة لمجلس الوزراء بتاريخ 13 يوليو أوضح فيها أن السجلات المتعلقة بالمخابرات التي جرت حول أحداث الكويت سابقاً ولاحقاً تشير إلى أن قتلة محمد باشا وأخيه مجهولون، لذا يراد إسناد فعل القتل إلى مبارك، ولكن أهالي البلد وورثة القتيل يرفضون توجيه مثل هذه التهمة ويبرئون (مبارك)، ورأى رضا باشا أن يُسند منصب القائمقام إلى مبارك الصباح باعتباره أكبر آل الصباح وأرشدهم أسوة بمن سبقه وتكريمه برفع رتبته؛ وذلك خدمة لأمن البلاد وسداً للأبواب أمام دسائس الإنجليز[59].

مبارك ينتظر الاعتراف العثماني به

وظل الشيخ مبارك أكثر من عام ينتظر الاعتراف بشرعيته خارجياً وتحديداً من الدولة العثمانية، فكل الرسائل الموجهة إلى رئاسة مجلس الوزراء لم تجن ثمارها، ورسائل الشيوخ وأهالي الكويت التي تطالب بمنحه لقب قائمقام لم تقدم شيئاً ولم تقنع العثمانيين، فالشيخ مبارك مازال ينتظر بفارغ الصبر الاعتراف

العثماني؛ لأنه يعلم علم اليقين أن الاعتراف به كقائمقام يعني أنه سيمارس حكمه وشرعيته تحت ظل الخلافة الإسلامية.

إن خطوة الاعتراف بالشيخ مبارك خطوة مهمة جداً، حتى إذا افترضنا أن العثمانيين سيضعون شروطاً لمبارك مقابل الاعتراف به كوالٍ عثماني فإنه سيقبل، لذا قاتل الشيخ مبارك بكل ما أوتي من قوة في سبيل منحه لقب قائمقام الكويت.

أدرك الشيخ مبارك أنه يواجه خصماً ليس سهلاً وهو يوسف الإبراهيم، الذي زعزع شرعية مبارك وهزّ صورته أمام العثمانيين وقدم الرشاوى لهم ليكونوا خصماً ضد مبارك، لذا حاول تحييد الإبراهيم، فأرسل له وفداً من كبار أهالي الكويت برئاسة الشيخ حمود الصباح إلى مقر إقامته في (الدورة)، وطالبه بالعودة إلى الكويت وفتح صفحة جديدة مع مبارك، لكن يوسف أخرج لهم صورة من المضبطة التي اتهموه فيها بقتل الشيخ محمد، وحاول مبارك أن يوسط عبد العزيز آل إبراهيم في بومباي لمنع يوسف من التعديات على الكويت، إلا أن الوساطة فشلت، كما حاول أن يوسط الشيخ (خزعل) حاكم المحمرة[60] وكادت تنجح المحاولة إلا أن خزعل توفي قبل أن تتحقق أمنية مبارك.

وفي مايو 1897 أعد يوسف الإبراهيم العدة للهجوم على الكويت، ولكن الشيخ (مبارك) استعد جيداً لهذا الهجوم، فتراجع يوسف بعد أن انكشف أمره، وأبرق والي البصرة عارف باشا إلى القصر السلطاني يعلمه بالحادثة ويتهم يوسف الإبراهيم بأنه على رأس المهاجمين ويطلب إنهاء مسألة الكويت، لكن أولاد الشيخ محمد قاموا بإرسال برقية إلى الحكومة العثمانية بتاريخ 5 يوليو يدافعون فيها عن خالهم يوسف الإبراهيم وينفون أي هجوم على الكويت.

أما الشيخ مبارك فكتب برقية بتاريخ 10 يوليو إلى الحكومة العثمانية يبين فيها هجوم يوسف الإبراهيم على الكويت وإثارته للفتن في المنطقة، ويطالب فيها مبارك بتعيينه قائمقام على الكويت.

وفي 12 يوليو كتب والي البصرة عارف باشا برقية تعزز موقف الشيخ مبارك، إلى كل من قصر السلطان والباب العالي، حيث أشارت البرقية إلى أن

قائد السفينة الهمايونية "صياد دربا" أفاد في تقرير له أنه شاهد السفينة الحربية الهندية "لورانس" التابعة لحكومة إنجلترا متجهة إلى الكويت، وأن قائدها تحدث مع الشيخ مبارك بأنه جاء لمساعدته وأنه مستعد للقبض على يوسف الإبراهيم، ولما سأله من أرسلك؟ قال له: القنصل ببندر بوشهر، فرد الشيخ: إن حاميتي هي الدولة العلية وإنني أتصرف على ما تأمر به ولا أطلب العون منكم، وبينت البرقية أن التحقيقات تشير إلى أن الإنجليز يحرضون الجانبين أحدهما على الآخر، وطالبت بحسم مسألة الكويت في أقصر وقت ممكن.

وظهر تطور ليس في صالح الشيخ مبارك، حيث كتب ناظر الداخلية بتاريخ 20 يوليو برقية إلى الصدر الأعظم مدافعاً فيها عن يوسف الإبراهيم ومحملاً (مبارك) مسؤولية الأحداث، ومطالباً بوضع حد له.

كما كتب رئيس كتاب القصر السلطاني (تحسين) رسالة لمجلس الوزراء بتاريخ 22 يوليو انحاز فيها إلى أعداء الشيخ مبارك، محذراً من ظهور فتنة وطالب بعرض الموضوع على مجلس الوزراء[61].

الاعتراف بشرعية الشيخ مبارك

وفي 25 يوليو 1897 ناقش مجلس الوزراء المخصوص مسألة الكويت واستعرض كل البرقيات والشكاوى والتقارير الواردة من الأطراف المتنازعة ومؤيديهم ومعارضيهم ومن المسؤولين العثمانيين، ورأى المجلس أن المسألة لها حلان، الأول: إرسال قوة عسكرية والعمل على تنظيم أمور الكويت بتقييد الحكم المحلي وجعله تحت الحكم المباشر، والثاني: استخدام اللين مع الشيخ مبارك واستمالته للدولة العثمانية؛ فالقوة العسكرية ستؤدي إلى بعض التدخلات وهذا الحل تم استبعاده من مجلس الوزراء، واختار الحل الثاني وهو إبقاء مبارك في الكويت ومنحه لقب قائمقام وتخصيص راتب مناسب له وتعيين حاكم للشرع، له خبرة في العلوم الشرعية وتزويده بعدد كافٍ من عناصر الضبطية لاستتباب الأمن، كما رأى المجلس ضرورة تحصيل الدية الشرعية اللازمة لورثة القتيل.

ورفع القرار إلى السلطان للاطلاع عليه، لكن رئيس كتاب القصر تدخل مجدداً وكتب تقريراً لمجلس الوزراء بتاريخ 19 سبتمبر يحذر من حدوث فتنة بصدور هذا القرار ومنوهاً بأن المجلس لم يأخذ بعين الاعتبار هذا الاحتمال، ويرد والي البصرة عارف باشا على رئيس الكتاب (تحسين) بأنه لا يوجد خيوط للفتنة، ثم يطلب (تحسين) بتاريخ 25 سبتمبر إعادة فتح ملف القضية إلى مجلس الوزراء لمناقشته مناقشة مستفيضة، لكن في نهاية المطاف وتحديداً في أواخر شهر نوفمبر 1897 تمت الموافقة على تعيين الشيخ مبارك قائمقام على الكويت[62].

لم يكن اعتراف العثمانيين بشرعية مبارك في الحكم ومنحه لقب قائمقام بالحدث البسيط، وإنما كان حدثاً مهماً واعترافاً شرعياً من أعلى السلطات العثمانية بأحقية مبارك في ممارسة حكمه والياً تحت ظل الخلافة الإسلامية والتبعية الاسمية لها وليس تحت الحكم المباشر، وهذا القرار الذي صدر بعد عام ونصف العام لم يأت إلا بعد معاناة للشيخ مبارك، وبعد صبر كاد ينفد، وبعد جهود حثيثة بذلها على مختلف الصعد.

ويعترف مجلس الوزراء خلال مناقشة مسألة الكويت في يوليو 1897 أن الكويت دخلت منذ زمن بعيد تحت الحكم العادل للسلطنة السنية ولم يكن فيها مأمور ينال راتباً أو دائرة رسمية، فأعطيت القائمقامية لآل الصباح ذوي النفوذ والشرف في تلك البلاد، وعين مبارك قائمقام، كما أن المجلس يعترف أن الشيخ مبارك موال لها بقوله: لقد عرضت سفينة حربية إنجليزية على الشيخ مبارك الحماية الإنجليزية لكنه رفض، ونظراً لعدم انحرافه عن ولائه للحكومة السنية وعدم كون الكويت تحت الحكم المباشر، فإن الحاجة تدعو إلى حل المسألة بتعيين مبارك الصباح قائمقام فخرياً على الكويت لكي لا يبقى أي مجال لتدخلات وادعاءات الإنجليز[63].

وعلى أية حال، أرسل شيوخ الكويت وأعيانها برقية إلى الباب العالي يعربون فيها عن شكرهم للسلطان بالموافقة على تعيين الشيخ مبارك الصباح قائمقام على الكويت، ودعوا الله أن يديم خليفة المسلمين[64].

محاولة مؤامرة ضد مبارك

أوضح المشير رجب باشا[65] أن البريطانيين كانوا وراء المؤامرات التي يحوكها يوسف الإبراهيم الذي يُعد واحداً من كبار تجار الأسلحة في شبه الجزيرة العربية، وأنهم سيعترفون بمبارك حاكماً للكويت إذا انتصر على يوسف الإبراهيم، أما إذا حدث العكس فإن البريطانيين سيسرهم الاعتراف بحكم تاجر بومباي، ويتفق مع ذلك القنصل الألماني في بومباي الذي يذكر أن شقيق يوسف اجتمع مع المقيم البريطاني (ميد) Mide في بوشهر، وبعد الاجتماع تم إرسال سفينة حربية للهجوم على مبارك لكن الخطة فشلت بعد ظهور سفينة حربية عثمانية[66].

كما أن يوسف الإبراهيم أعد خطة للهجوم على الكويت لما علم بقرار مجلس الوزراء بتعيين الشيخ مبارك قائمقام على الكويت، واتفق مع حاكم قطر جاسم بن ثاني على هذا الهجوم، فقررت الحكومة العثمانية تكليف نقيب أشراف البصرة إسداء النصيحة للشيخ جاسم والعدول عن القيام بهذا الهجوم، فكتب ابن ثاني برقية لرئاسة دائرة الكتابة بالقصر السلطاني يعلن فيها عن استعداده لفض الجموع التي حشدها لمهاجمة الكويت، والتي كانت بسبب لجوء أبناء محمد الصباح إليه، معلناً أن أمر السلطان مطاع وإرادته نافذة[67].

لاشك أن الموقف العثماني بتحذير الشيخ جاسم بن ثاني من الهجوم على الكويت، لهو دلالة على أن الحكومة العثمانية تقف مع الشيخ مبارك الصباح، ومن الواجب الوقوف معه ضد أي مناوشات عسكرية تهدد حكمه، خاصة أن التهديد القطري - وبدعم من يوسف الإبراهيم وعدد من القبائل - تزامن مع الاعتراف العثماني بالشيخ مبارك الصباح.

كل المؤشرات الأولية كانت تدل على أن الشيخ (مبارك) موالٍ للعثمانيين؛ وهذا ما جعل السلطات العثمانية تعترف به وتمنحه لقب قائمقام، لكن في الوقت نفسه كان الشيخ مبارك يعمل على الاستفادة من التناقضات بين القوى الدولية في منطقة الخليج، فعلى الرغم من محاولاته المتكررة الحصول

على اعتراف عثماني بشرعيته طوال فترة العام ونصف العام، فإنه لم يطمئن للعثمانيين حتى ولو منحوه الشرعية واللقب، وكان تفكيره ينصب على وضع الكويت تحت الحماية البريطانية كما حدث مع شيخ البحرين، وهذا ما أكده قائد السفينة البريطانية "بيجون" الكولونيل (ماوبراي) Mawbray الذي وصل الكويت في نوفمبر 1897 وقابل الشيخ (مبارك)، وتحدث عن الأتراك بمرارة، وذكر الشيخ أنه متلهف للحصول على الحماية البريطانية خاصة أنه استلم من صديقه الشيخ عيسى شيخ البحرين رسالة يبلغه بأنه ينعم بالأمن والهدوء تحت الحماية البريطانية ويدعوه إلى أن يحول الكويت إلى محمية بريطانية، وعندما سأل قائد السفينة الشيخ (مبارك) عن وضع الكويت وهل هي تحت الحماية العثمانية؟ نفى الشيخ ذلك، مشيراً إلى أنه يأمل التخلص من كل ما يربطه بالعثمانيين[68].

ولكن الشيخ (مبارك) لم يتوقع أن يرفض طلب الحماية البريطانية، فكرر الطلب مرة أخرى نحو عام 1898، وفي كلتا الحالتين كان موقف البريطانيين من هذا الطلب هو رفضه عملياً بعد أخذ رأي لندن[69].

ونظراً لتغير الظروف الدولية والتنافس الدولي حول منطقة الخليج العربي، انقلبت الأمور لصالح الشيخ مبارك، ولاسيما تقرير المقيم السياسي البريطاني (ميد) الذي أكّد أهمية الكويت واحتمال أن تتحول إلى محطة نهائية في الخط الحديدي البريطاني المرتقب العابر للجزيرة العربية من بورسعيد إلى الخليج العربي، كما أكد القنصل البريطاني في بغداد (لوخ) Lukh أهمية قبول مقترح ميد، مشيراً إلى أن هناك معلومات تفيد بأن روسيا تنوي تحويل الكويت إلى قاعدة فحم لها[70]، وكتب نائب الملك في الهند (كيرزون) Curzon إلى لندن تقريراً في فبراير 1898 مؤيداً للتقريرين السابقين ومطالباً بإعلان الحماية على إمارة الكويت لتفويت الفرصة على الدول الأخرى وخاصة روسيا[71].

وهكذا التقت مصلحة بريطانيا مع الشيخ مبارك نحو التوجه بالتوقيع على الحماية البريطانية؛ فمن مصلحة بريطانيا إبعاد القوى الدولية، وتحديداً روسيا، عن الارتباط مع الكويت ووقف المشروع الألماني في خطة سكة الحديد من برلين إلى بغداد ومنها إلى الكويت، ومن مصلحة الشيخ مبارك الابتعاد عن

الولاية العثمانية والارتباط بالشرعية العثمانية والاستقلال عنها بطلب الحماية البريطانية.

قررت لندن تكليف (ميد) بتوقيع معاهدة الحماية البريطانية مع الشيخ مبارك الصباح، ووصل ميد إلى الكويت في 21 يناير 1899 يرافقه (جاسكين) Jaskin مساعد المقيم السياسي البريطاني وصديق مبارك مندوب مقيمية البحرين محمد رحيم صفر، وبعد مباحثات استمرت يومين وُقعت الاتفاقية في 23 يناير، وتعهد بموجبها الشيخ مبارك بأن لا يتنازل أو يبيع أو يرهن أي أرض لأي دولة أو شركة أجنبية وألا يستقبل أي وفد من دولة أجنبية إلا بعد موافقة بريطانيا[72].

لاشك أن الشيخ (مبارك الصباح) بتوقيعه اتفاقية الحماية مع بريطانيا، على الرغم من أنه يحمل لقب قائمقام الكويت، يريد أن يتحرر من التبعية العثمانية ويرغب أن يكون مستقلاً في حكمه من دون أن تفرض عليه الحكومة العثمانية أي إملاءات تقيد من استقلاليته، وهذه المرحلة الجديدة تعتبر مغامرة من قبل الشيخ مبارك؛ لأنه يعلم خطورة ردة فعل العثمانيين التي قد تكلفه ضياع حكمه، لكن مع ذلك راهن على ورقة حماية بريطانيا التي ستقف معه ولن تتخلى عنه في أي محنة يتعرض لها أو تهديدات عسكرية سواء من الدولة العثمانية أو من أطراف أخرى تقترب من الكويت.

محاولة عثمانية لاستمالة الشيخ مبارك

على الرغم من عقد اتفاقية الحماية البريطانية وسريتها، فإن الدولة العثمانية راودتها شكوك حول هذه الاتفاقية ورأت أنه من المناسب استمالة الشيخ مبارك في صفها، فأوفدت رجب باشا نقيب أشراف البصرة في يناير 1901 إلى الكويت لتقديم النصح للشيخ مبارك الصباح بعدم الارتباط مع بريطانيا والإبقاء على ولائه للعثمانيين، وقد أظهر الشيخ مبارك استجابة للنصيحة وأرسل كتاباً إلى الأستانة يؤكد فيه ولاءه للدولة العثمانية وخضوعه لخليفة المسلمين، ويسترحمها استعادة التمور التي كانت تدفع سنوياً لأسلافه، كما أعلن عن قيامه ببناء مسجد في الكويت على نفقته الخاصة، واستأذن السلطان في أن يسميه باسمه[73].

وبعد عودة رجب باشا تقدم للدولة العثمانية باسترحام لمنح الشيخ مبارك رتبة ميرميرات (أمير الأمراء) ووساماً يتناسب مع مكانته الاجتماعية[74].

وعلى الرغم من الأوسمة التي منحت للشيخ مبارك وتأكيده ولاءه للدولة العثمانية، فإنها لم تطمئن إليه أو تثق في نواياه، كما أن الشيخ مبارك لم يطمئن للعثمانيين وكان ينتظر الفرصة السانحة لفك هذه العلاقة التي شابها الشك والظن.

وكان أن استغلت الدولة العثمانية هزيمة الشيخ مبارك في معركة الصريف[75] في مارس 1901؛ فقرر والي البصرة محسن باشا زيارة الكويت وطلب من شيخها وضع حامية عسكرية عثمانية في المشيخة، إلا أن الشيخ مبارك رفض[76].

ولم يتوقف العثمانيون عند هذا الحد، فأرسلوا رجب النقيب مرة أخرى إلى الكويت في نوفمبر 1901، وهو يحمل تهديداً للشيخ مبارك، إما أن يوافق على تعيينه عضواً في مجلس الشورى العثماني وإما أن يختار أي ولاية عثمانية ينفى إليها ويصرف له راتب شهري قدره 150 ليرة عثمانية، وإذا رفض فإن الدولة العثمانية ستستخدم معه القوة العسكرية لطرده من مشيخة الكويت، لكن الشيخ (مبارك) رفض التهديد العثماني[77]، معتمداً على اتفاقية الحماية البريطانية وعلى الإنجليز الذين خذلوه في بداية الأمر، ولم يكن لهم موقف حاسم من تلك التهديدات العثمانية خاصة بعد الاعتداءات على أملاكه في منطقة الفاو بولاية البصرة.

وبينما كانت بريطانيا تراقب الأحداث دان السفير البريطاني في الآستانة التهديدات العثمانية للكويت محذراً أن حكومته سترد على أي هجوم عثماني ضد الكويت؛ مما جعل الدولة العثمانية تطلب من والي البصرة تأجيل الحملة العسكرية إلى إشعار آخر[78].

وفي المقابل طلب محسن باشا والي البصرة من حكومته أن تمهله حتى حل المشكلات مع الشيخ مبارك بالطرق الودية، وبالفعل قام محسن باشا بزيارة

الكويت واستقبله (جابر) ابن الشيخ مبارك في قرية الجهراء، والتقى الشيخ (مبارك) وأخبره بالحملة العسكرية التي تنوي الدولة العثمانية إرسالها، وطلب منه أن يرافقه إلى الفاو مع إرسال برقية إلى الباب العالي لتأكيد ولائه للدولة العثمانية والسلطان، ونفذ الشيخ مبارك الطلب[79].

وقد أدى ذلك إلى توقف الحملة العسكرية العثمانية على المشيخة مؤقتاً، لكن سرعان ما عادت الحاميات العسكرية العثمانية في يناير 1902 باحتلال أجزاء من مناطق شمال الكويت وهي أم قصر، صفوان، جزيرة بوبيان، وادعت الدولة العثمانية أن هذه الأراضي تابعة لها، وفي المقابل تقدمت بريطانيا باحتجاج على الاحتلال العثماني وطلبت الانسحاب من الأراضي الكويتية، إلا أن الدولة العثمانية لم تمتثل للطلب البريطاني[80]؛ مما جعل بريطانيا تتراجع عن الوقوف مع الكويت وتصرح على لسان وزير خارجيتها (لانسدون) بأن مصالح بريطانيا في الكويت لا تتعدى مياهها البحرية والميناء وأن بلاده مستعدة للتفاوض مع العثمانيين لتحديد مناطق النفوذ البريطاني في الكويت[81].

كان الموقف البريطاني صادماً للشيخ مبارك الذي لم يكن يتوقع هذا الخذلان والتردد في الإعلان عن اتفاقية الحماية التي تجيز لبريطانيا استخدام القوة ضد أي عدوان عسكري على مشيخة الكويت، لذا لم يستسلم الشيخ مبارك، فعاد يحاول كسب ود العثمانيين وبرر لوالي البصرة نوري باشا موقفه من التوجه إلى بريطانيا برفض الدولة العثمانية مساعدته، وفي نهاية عام 1902 عدلت بريطانيا موقفها تجاه الشيخ مبارك، فأعلن نائب الملك في الهند (كيرزون) Curzon أن المناقشات الدبلوماسية مع الدولة العثمانية لم تعد مجدية وطالب حكومته بالدفاع عن الكويت، وفي بداية عام 1903 صرح وزير خارجية بريطانيا في مجلس العموم البريطاني بأن الشيخ (مبارك) خاضع للحماية البريطانية، كما أوصت الحكومة البريطانية بضرورة انسحاب العثمانيين من المناطق الكويتية التي احتلتها.

وفي نوفمبر 1903 زار كيرزون الكويت واستقبله الشيخ مبارك الصباح،

وتم إعلان الحماية البريطانية، كما قلد الشيخ مبارك وشاح الهند وتم منحه لقب "سير" [82].

الخاتمة

على الرغم من أن الشيخ (مبارك) الصباح نجح في تدعيم حكمه داخلياً ولم يجد صعوبة في إقناع أهالي الكويت في ذلك، فإنه وجد صعوبة بالغة في تدعيم حكمه خارجياً خاصة مع الدولة العثمانية والحصول على شرعيتها التي كانت تمنحها لأسلافه من أسرة الصباح، لذلك حاول بكل الوسائل في إقناع العثمانيين بشرعيته وأحقيته في الحكم ولم ييأس من محاولات الإقناع لمدة تصل لأكثر من العام ونصف العام، وكان يتقرب إلى العثمانيين ويؤكد أنه مطيع للسلطان العثماني وممثل وداعم له في المنطقة، ولم يكن ثائراً على الدولة العثمانية في بداية تقلده الحكم، لعلمه أن الباب لم يوصد مع المسؤولين العثمانيين بشكل نهائي؛ فالمحاولات مستمرة من كل حدب وصوب لكسب ودّهم ورضاهم والحصول على لقب القائمقام الذي سيمنحه الدعم اللوجستي في المنطقة وأمام جيرانه، ويسحب البساط من يوسف الإبراهيم الذي يشن حملاته العسكرية بين الفينة والأخرى على الكويت.

لم تكن علاقة الشيخ مبارك الصباح مع الدولة العثمانية على وئام دائم، وفي الوقت نفسه لم يكن هناك قطيعة وحالة عداء مستمر بين الطرفين؛ فالشيخ مبارك حصل على بعض الألقاب العثمانية والمساعدات المالية والعينية، وفي المقابل قدم معونات مالية وعسكرية للحملات العثمانية، لكن ذلك لا يعني أن الشيخ كان تابعاً للدولة العثمانية أو والياً عثمانياً كباقي الولاة العثمانيين الذين يتم تعيينهم وعزلهم من قبل الباب العالي، فالجانبان تربطهما علاقات مصالح مشتركة، يجتمعان على مصلحة ويفترقان عليها.

رفض الشيخ مبارك محاولات الدولة العثمانية بفرض سيطرتها على الكويت وتحويل علاقتها من اسمية إلى فعلية، وثار عليها برفضه التهديدات العسكرية التي كلفته احتلال بعض أراضيه ومحاولة تجهيز حملة عسكرية ضده

لإقصائه من الحكم، ولم يقبل المقترحات العثمانية التي عرضت عليه، ومنها عضوية مجلس الشورى العثماني وراتب شهري، على الرغم من علمه أن موقفه هذا قد يكلفه فقدان الحكم؛ بمعنى أن الشيخ (مبارك) الصباح كان ثائراً على قرارات الدولة العثمانية ولم يكن تابعاً لها باستثناء تبعيته للخلافة الإسلامية.

ومن الأدلة والأمثلة على أن الشيخ مبارك كان ثائراً على الدولة العثمانية رفضه لقرار مجلس الوزراء في أبريل 1897 الذي قرر تعيين أحد ورثة الشيخ محمد الصباح والشيخ جراح الصباح في منصب القائمقامية في الكويت وجلب مبارك الصباح لولاية البصرة؛ مما يعني أن الشيخ (مبارك) لم يمتثل للسلطات العثمانية ولم ينفذ قرارها على الرغم من تفوقها عليه عسكرياً ومادياً، وهذا التمرد جعل الدولة العثمانية تعدل عن قرارها بعد ستة أشهر لتتم الموافقة على تعيين الشيخ مبارك الصباح قائمقام على الكويت.

الهوامش والمراجع

(1) قائمقام: اسم وظيفة إدارية لأحد التقسيمات الإدارية العثمانية، تشمل (الولاية، السنجق، القضاء، الناحية، القرى)، وتطلق على من يتولى القضاء الإداري في الولاية.
– انظر: صابان، سهيل: **المعجم الموسوعي للمصطلحات التاريخية العثمانية**، الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، 1421هـ/ 2000م، ص170.

(2) الكويت: تصغير لكلمة (كوت) وتعني القلعة.
– انظر: الفرحان، فرحان: **معجم المواضع والمواقع والأمكنة في الكويت**، ط1، الكويت: الجمعية الكويتية للدراسات والبحوث التخصصية، 1419هـ/ 1999م، ص235.

(3) الدولة العثمانية: مؤسسها أرطغرل بن سليمان في آسيا الصغرى، وبعد وفاته 1288م عين عثمان الأول سلطاناً، وسميت الدولة باسمه، وأخذت الدولة تتوسع حتى سيطرت على أجزاء من أوروبا، وفي عهد السلطان سليم الأول (1520-1512م) توسعت نحو الوطن العربي، وتمت السيطرة عليه في نهاية الحرب العالمية الأولى 1918م.
– انظر: المحامي، محمد فريد: **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، لبنان: دار الجيل، 1977م، ص41-39.

(4) - Olfert, Dapper: **Beschrijvinge van Azie behezende de gewesten van Mesopotamie** Amsterdam: 1680, P.145.

(5) بنو خالد: قبيلة كبيرة من أقوى القبائل العربية التي كانت تقطن السواحل الشمالية من الخليج العربي، وكان سلطانها يمتد من شبه جزيرة قطر جنوباً حتى البصرة شمالاً بمحاذاة ساحل

الخليج من ناحية ووسط الجزيرة العربية من ناحية أخرى منذ أوائل القرن السادس عشر.
- انظر: الصباح، ميمونة: **الكويت حضارة وتاريخ**، الطبعة الرابعة، الكويت: 2003م، ص136.

(6) سلوت، ب. ج.: **نشأة الكويت**، الطبعة الأولى، الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2003، ص11.

(7) الرشيد، عبد العزيز: **تاريخ الكويت**، بيروت: دارة مكتبة الحياة، 1963، ص33، 36.

(8) جماعة العتوب: هم جماعات كبيرة من العشائر، ترجع إلى قبيلة عنزة العربية شمال شبه الجزيرة العربية. والعتوب ثلاثة فروع (آل صباح، آل خليفة، الجلاهمة).
- انظر: الصباح، ميمونة خليفة: "نشأة الكويت وتطورها في القرن الثامن عشر"، **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، جامعة الكويت: العدد 46، رجب 1406هـ/ إبريل 1986م، ص14.

(9) الوثيقة العثمانية رقم (111) من دفتر المهمة بأرشيف رئاسة الوزراء العثماني باسطنبول، 26 رجب 1113هـ/ 1701، ص713.

(10) الهاجري، عبد الله: **مدخل إلى تاريخ الكويت**، الطبعة الثالثة، الكويت: 2011، ص90.

(11) الكويت حضارة وتاريخ، ص190.

(12) نوفل، سيد: **الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي**، بيروت: 1969، ص152.

(13) الكويت حضارة وتاريخ، ص193.

(14) متسلم البصرة: الاسم الذي يطلق على متسلم وظيفة أو منصب عالٍ إلى حين وصول المتعين الجديد، وكان يسمى به أيضاً الوكيل الذي يقوم بالإشراف على العمل إلى حين عودة سلفه من الحرب أو السفر.
- انظر: المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، ص199.

(15) مصطفى آغا: كردي الأصل، أصبح متسلماً للبصرة عام 1201هـ 1786م، وفي عام 1203هـ/ 1789م، امتنع عن إرسال الضرائب إلى والي بغداد، وثار على الدولة العثمانية وقتل قائد القوات العثمانية مصطفى آغا الحجازي، وحاول إشعال ثورة في مناطق أخرى، لكنه فشل، وأخيراً هزم عام 1204هـ/ 1790م، وهرب إلى الكويت.
- انظر: الأعظمي، علي ظريف: **مختصر تاريخ البصرة**، بغداد: مطبعة الفرات، 1346هـ/ 1927م، ص148.

(16) النجار، مصطفى: **التاريخ السياسي لعلاقات العراق الدولية بالخليج العربي**، البصرة: 1975، ص38، 39.

(17) - Lorimer J. G.: **Gazetter of the Persian Gulf**, IV, Table9, P.1004.

(18) - Frazer Lovat: India under Curzon and After, pp.97-98.

(19) سلوت، ب. ج.: **مبارك الصباح مؤسس الدولة الحديثة 1915 - 1896**، منشورات مركز البحوث والدراسات التاريخية، 2008، ص36-35.

(20) - Kelly, J.B.: **Britain and the Persian Gulf, 1975-1880**, OxFord, 1991, p.33.

(21) - Vienna HHSA, PA XXXXVIII k318, Rappaport 26 March 1901.

(22) مدحت باشا: ولد عام 1238هـ/ 1822م، وتولى عدة مناصب حكومية، منها وال على نيش عام 1278هـ/ 1861م، وبغداد 1286هـ/ 1869م، حتى 1288هـ/ 1871م، وعين صدراً أعظم (رئيس وزراء) مرتين عام 1290هـ/ 1873م، وعام 1293هـ/ 1876م، حكم عليه بالمؤبد، ونفي إلى مدينة الطائف، وتوفي خنقاً عام 1301هـ/ 1884م.
– انظر: صابان، سهيل: **مداخل بعض أعلام الجزيرة العربية**، الرياض: مكتبة الملك عبد العزيز العامة، 1425هـ/ 2004م، ص17–19.

(23) مبارك الصباح مؤسس الدولة الحديثة 1915 - 1896، ص49-47.

(24) - paris, Ibid, Fo.121, 26 March 1870.

(25) رسالة مدحت باشا إلى الصدر الأعظم، الأرشيف العثماني: دار الوثائق التابعة لرئاسة الوزراء في اسطنبول، 9 فبراير 1870، دفتر المهمة رقم 111، ص720.

(26) الشيخ مبارك بن صباح: الحاكم السابع للكويت، ولد في 25 من ذي القعدة 1313 هـ، الموافق 17/ 5/ 1896، اهتم بالعلم وقام بتأسيس المدرسة المباركية عام 1911، توفي في 27 نوفمبر 1915م.
– انظر: شهاب، يوسف: **الكويت عبر التاريخ**، ط1، الكويت: 1410هـ/ 1989م، ص38–64. (د.ن).

(27) رسالة مدحت باشا إلى الصدر الأعظم، الأرشيف العثماني: دار الوثائق التابعة لرئاسة الوزراء في اسطنبول، 10 يناير 1870، دفتر المهمة رقم 111.

(28) - Ali Haydar Midhat Bey: **The Life of Midhat Pasha**, p.54.

(29) - IOLR, R/15/1/471, p.96, Report by Gaskin of meeting with Mubarak, 6 September 1897.

(30) بك: كلمة عثمانية تعني حاكم الإقليم أو أميره، وقبل فتح البلاد العربية لم يكن يحمل هذا المنصب سوى اثنين، أحدهما للأناضول والآخر للروملي.
– انظر: المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، ص65.

(31) رسالة مدحت باشا إلى الصدر الأعظم، الأرشيف العثماني: دار الوثائق التابعة لرئاسة الوزراء في اسطنبول، 4 مايو 1870، دفتر المهمة رقم 111.

(32) رسالة مدحت باشا إلى الصدر الأعظم، الأرشيف العثماني: دار الوثائق التابعة لرئاسة الوزراء في اسطنبول، 4 يونيو 1870، دفتر المهمة رقم 111.

(33) الكارة: أحد الأوزان المستخدمة في الدولة العثمانية.

- انظر: ريفسكي، غيورغي بوند: **الكويت وعلاقاتها الدولية خلال القرن التاسع عشر وأوائل العشرين**، ترجمة: ماهر سلامة، مركز البحوث والدراسات الكويتية، 1994، ص104.

(34) القاسمي، سلطان: **بيان الكويت**، الطبعة الأولى، الشارقة: 2004، ص17.

(35) الاسطبل العامرة: رتبة شرفية عثمانية منحت للشيخ مبارك الصباح في يوليو 1871 نظير مشاركته في الحملة العثمانية على الأحساء في تلك السنة.
- انظر: الكندري، فيصل: "علاقة الكويت بالدولة العثمانية"، **جامعة الإسكندرية**، عدد 53، 2004، ص 222.

(36) بنو هاجر: استوطنت إقليم الأحساء منذ مطلع القرن الثالث عشر الهجري، وأصبحت من أكبر القبائل في الإقليم، وتنقسم إلى بطنين أساسيين، هما: المخضبة ويضم سبعة عشر فخذاً، وآل محمد ويضم أحد عشر فخذاً.
- انظر: القحطاني، حمد: **الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في إقليم الأحساء**، الكويت: ذات السلاسل، 2012، ص431.

(37) المناصير: قبيلة عربية تقطن في الربع الخالي شمال شرق قبيلة آل مرة وتنقسم إلى بطن أبو رحمة وشيخهم سعيد بن سويلم وكل بطن ينقسم إلى عدة أفخاذ.
- انظر: حمزة، فؤاد: **قلب جزيرة العرب**، ط2، مكتبة النصر الحديثة، الرياض: 1986، ص205.

(38) بيان الكويت، ص18-19.

(39) محمد بن صباح: الحاكم السادس لإمارة الكويت (1892- 1896م) يتصف بالطبع الهادئ، محب للخير، ووقعت في عهده معركة ضد ماجد الدويش بقيادة أخيه مبارك الصباح عام 1892م، توفي في 17 مايو 1896م.
- انظر: العلي، أحمد عبد الله: **قاموس تراجم الشخصيات الكويتية في قرنين ونصف**، الكويت: وزارة الإعلام، مطبعة حكومة الكويت، 1998م، ص358-357.

(40) - Paris AE, Ibid, 7, Fo.496, pognon to Minister 1 October 1895.

(41) - New Delhi NAI, Baghdad Residency, Basra Diary, 11 August 1893 and 26 January 1894.

(42) ميرميران: كلمة فارسية الأصل ويقصد بها أمير الأمراء وهي رتبة تمنحها الدولة العثمانية تكريماً للخدمات التي يقدمها صاحبه للدولة.
- انظر: الأنسي، محمد: **قاموس اللغة العثمانية**، 2012، ص150.

(43) مبارك الصباح مؤسس الكويت الحديثة 1896 - 1915، ص91-92.

(44) - Nantes AD, ambassade Constantinople E288, Consul Baghdad 4 June 1896.

(45) يوسف بن عبد الله الإبراهيم: تاجر وثري، خال أولاد حاكم الكويت محمد بن صباح (1892-1896م)، أصبح عدواً للشيخ مبارك بن صباح، توفي في مدينة حائل عام 1906م.

- انظر: مداخل بعض أعلام الجزيرة العربية، ص231.
- دليل الخليج التاريخي، ج3، ص1525.

(46) تاريخ الكويت، ص138-139.

(47) - Anscombe, Frederick: **The Ottoman Gulf**, p.97.

(48) - Bidwell, Robin: **The Affairs of Kuwait, 1896-1905**, 2vols, London, 1971, p.2.

(49) - IOLR, R/15/1/471, Fos. 1-6 (printed numbers) HR.MTV, 719/73, 1896.9.11.lef 2.

(50) الأرشيف العثماني، دار الوثائق التابعة لرئاسة الوزراء: اسطنبول.

(51) - HR.MTV, 718/81, 1896.6.8, lef 3

(52) بيان الكويت، ص25-26.

(53) مبارك الصباح مؤسس الدولة الحديثة 1896-1915، ص108-113.

(54) - HR.MTV, 719/7, 1896.7.1, lef 3

(55) - HR.MTV, 719/48, 1896.8.14, lef 2

(56) - HR.MTV, 719/77, 1896.9.14, lef 3

(57) - HR.MTV, 719/72, 1896.9.15, lef 2

(58) بيان الكويت، ص40-44.

(59) تاريخ الكويت، ص151-152.

(60) الشيخ خزعل: ولد في المحمرة 1279هـ/ 1862م، وتولى حكم الإمارة فيها 1315هـ/ 1897م بعد قتل أخيه مزعل، منحته بريطانيا أوسمة، ساءت علاقته مع رضا باشا بهلوي حاكم إيران واستطاع القبض عليه عام 1344هـ/ 1925م، وسجن في طهران وسيطر على إمارته وتوفي 1355هـ/ 1936م.
- انظر: الزركلي، خير الدين: **الأعلام قاموس وتراجم**، ج2، ط10، بيروت: دار العلم للملايين، 1992م، ص304-305.

(61) بيان الكويت، ص66-64.

(62) بيان الكويت، ص62-61.

(63) - HR.MTV, 721/68, lef 2

(64) - Berlin AA, R13206 A14169, Richarz 8 November 1897.

(65) المشير رجب باشا: قائد الفيلق السادس في بغداد شعبان 1308هـ/ 1889م، وقبل ذلك كان قائداً للفيلق الخامس، ووصل إلى بغداد في 9 شوال 1308هـ/ 1889م، واستقبل استقبالاً مميزاً، حيث كان من مرافقي السلطان العثماني، ويتصف بالحكمة واللين.
- انظر: العزاوي، عباس: **تاريخ العراق بين احتلالين (العهد العثماني الأخير 1289-1335هـ/ 1872-1917م)**، ج8، بغداد: شركة التجارة والطباعة المحدودة، 1376هـ/ 1956م، ص111.

(66) - I rade - Hususi, 88/26.Z.1315,4.

(67) بيان الكويت، ص75-76.

(68) - Aitchison, Charles: **A Collection of Treaties** VXI p.202.

(69) - Lorimer, J. G: **Gazetteer of the Persian Gulf, Oman and Central Arabia**, VI part IA London 1970, p. 1022.

(70) - PRo, Fo 78, 18.11.1898.

(71) مبارك مؤسس الدولة الحديثة 1896–1915، ص150–155.

(72) - F.O. 78/5114 Col. Meade 29th May 1899.

(73) الكويت حضارة وتاريخ، ص245–246.

(74) الرميضي، طلال: **الكويت والخليج العربي في السالنامة العثمانية**، ط1، 2009، ص86.

(75) الصريف: حركة قادها الشيخ مبارك الصباح ورافقه عبد الرحمن بن سعود وابنه عبد العزيز ضد حاكم حائل وحدثت المعركة في منطقة الصريف في نجد في 17 مارس 1901 وانتهت بانتصار ابن رشيد وقتل نحو 700 من أنصار الشيخ مبارك.
– انظر: الشرباصي، أحمد: **أيام الكويت**، الطبعة الأولى، مؤسسة دار الأرقم، 1953، ص15.

(76) الغنيم، عبد الله: **أخبار الكويت (رسائل علي بن غلوم رضا الوكيل الإخباري بريطانيا في الكويت 1904-1899)**، الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2007، ص241.

(77) تاريخ الكويت، ص171-170.

(78) أرشيف السياسة الخارجية لروسيا: الأرشيف السياسي، ملف رقم 1245، الورقة 72.

(79) تاريخ الكويت، ص174-173.

(80) الكويت حضارة وتاريخ، ص250.

(81) - F.O. 78/5251 Memurandum by the Marquis of Lansdowne, Kuwait Confidential, 20 March 1902.

(82) تاريخ وحضارة، ص254-252.